

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٤٥١ لسنة ٢٠١٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة استئناف الإسماعيلية المؤرخ ٢٠١٤/٥/٣١ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشتون إدارة المحاكم ؛

قرر:

(المادة الأولى)

نقل مقر انعقاد جلسات القضايا أرقام ٣٩٥ لسنة ٢٠١٣ رابع العريش،

١٦٠ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش، ٥٤٢ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ٥٥٦ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش،

٣٦٧ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش ، ٣٤١ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ١٠١٩ لسنة ٢٠١٣

بئر العبد، ٣٢١ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ٤١١ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش، ٤٣٢ لسنة ٢٠١٤

ثان العريش، ٤٩٧ لسنة ٢٠١٢ ثان العريش، ١٩٥ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش، ٣٧٤ لسنة ٢٠١٤

ثان العريش، ٢٤٦ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ١٩٥ لسنة ٢٠١٤ رمانة، ١٤٤٥ لسنة ٢٠١٣

ثالث العريش، ٥٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ثان العريش، ٣٣٥ لسنة ٢٠١٣ رمانة ، ٤٤ لسنة ٢٠١٤

ثان العريش، ٩٠ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش، ٢٥٣ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش،

١٠١٤ لسنة ٢٠١٣ بئر العبد، ٣٦٠ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ٣٣٧ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش،

٣٥٤ لسنة ٢٠١٤ أول العريش، ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ثان العريش، ٤٦٩ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش،
 ١٨٠ لسنة ٢٠١٤ رابع العريش، ٤٥٠ لسنة ٢٠١٤ ثالث العريش، ٥٨١ لسنة ٢٠١٤
 ثالث العريش، ٤٤٧ لسنة ٢٠١٤ بئر العبد، ١٥٨ لسنة ٢٠١٤ رابع العريش، ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤
 رابع العريش، ١٠١٥ لسنة ٢٠١٣ بئر العبد، ٤٧١ لسنة ٢٠١٢ ثالث العريش،
 ١٧٤٠ لسنة ٢٠٠٣ رابع العريش، ١٠٣٤ لسنة ٢٠٠٩ أول العريش، ٦٤٤ لسنة ٢٠١٢ ثالث العريش،
 ٨٧١ لسنة ٢٠١٣ ثالث العريش، ١٦٥ لسنة ٢٠١٣ أول العريش، ٩٢٦ لسنة ٢٠١٣ الحسنة،
 ١١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ رابع العريش، ١٨٧٨ لسنة ٢٠١٢ أول العريش، ٦١٣ لسنة ٢٠١٣
 ثان العريش، ١١١٧ لسنة ٢٠٠٥ أول العريش، ١٤٢٣ لسنة ٢٠١٣ ثان العريش،
 ١٧٩٥ لسنة ٢٠٠٨ رفع، والمحدد لنظرها دور شهر يوليو الذي يبدأ في ٢٠١٤/٧/١
 وينتهي في ٢٠١٤/٧/٣ إلى الدائرة الجزئية بأمورية العريش بمحكمة استئناف الإسماعيلية،
 بدلاً من مقرها الحالي .

(المادة الثانية)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٧/١

صدر في ٢٠١٤/٦/٩

وزير العدل

المستشار/ نير عبد المنعم عثمان